

التقرير الاقتصادي المشترك:

الملامح الرئيسية والمرتكزات^(١)

يسرني أن التقى معكم اليوم لإلقاء بعض الضوء على أهم الملامح الرئيسية لما تضمنه تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة من إجراءات لتنشيط الحركة الاقتصادية، وبصفة خاصة الجزء الثالث من التقرير المتعلق بتطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، وذلك ضمن توجه يهدف إلى الإجابة عما قد يثور من استفسارات حول بعض الجوانب المتعلقة بهذا التقرير.

لقد اتخذت الإدارة الاقتصادية في البلاد، ومنذ مطلع الثمانينيات، سلسلة من الإجراءات والسياسات التي استهدفت تعزيز الثقة في الأوضاع الاقتصادية وحماية الصرح الاقتصادي مما تعرض له من سلبيات بفعل مؤثرات داخلية وخارجية، كما كرست الإدارة الاقتصادية جهوداً ملموسة من أجل دفع الاقتصاد الكويتي خارج دائرة الركود والتباطؤ، سواء كان ذلك من خلال تطبيق سياسة إنفاق عام داخلي تتلاءم مع المستجدات المحلية والمتغيرات التي أثرت في حجم الإيرادات العامة، أو من خلال استمرار البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار في السوق النقدي والاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار، إضافة إلى تكريس جهوده في مجال الرقابة المصرفية من أجل حماية الجهاز المصرفي وصيانة النظام النقدي والمالي بصفة عامة.

وإن كان الاقتصاد الكويتي قد شهد نوعاً من التحسن في معدلات أدائه خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بفضل الكثير من الإجراءات التي استهدفت تعزيز النشاط الاقتصادي، إلا أن مثل

(١) أُلقيت في ١٥ يناير ١٩٩٠ في الكويت، بمناسبة المحاضرة التي نظمها كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت.

هذا التحسن لم يكن بتلك المعدلات والنوعية التي تتطلع إليها الإدارة الاقتصادية في البلاد وتصبو إلى تحقيقها.

وتأكيداً على ضرورة وضع الاقتصاد على مسار نمو ثابت يستند إلى تشخيص واقعي للوضع الاقتصادي الراهن، يأخذ في الاعتبار التوجهات الاقتصادية المرغوبة لمسيرة الاقتصاد الكويتي انطلاقاً من رؤية تضع المصلحة الاقتصادية العامة فوق كل الاعتبارات، جاء الاجتماع الذي دعا إليه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله والذي عقد في قصر الشعب يوم ٣٠/١/١٩٨٩، مبلوراً ما لدى الحكومة من اهتمامات صادقة ورغبة جادة نحو ضرورة سرعة التحرك لتحقيق هذه الأهداف.

ومن هذا المنطلق جاء تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة ليمثل ثمرة جهد مشترك لتعاون بناة فيما بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك بما تضمنه التقرير من توصيات شاملة حول الأسلوب المقترح لسير الاقتصاد الكلي وتوجهاته في ضوء الوضع الاقتصادي الراهن، واستناداً إلى تجارب الماضي وتطلعات المستقبل. ولعله من الضروري أن أشير بصورة عابرة في هذا المجال إلى أن جهود اللجنة المشتركة، وخلال الاجتماعات التي عقدتها خلال النصف الأخير من شهر نوفمبر عام ١٩٨٩، قد انصبت على مناقشة ومراجعة كل من التقرير المقدم من الحكومة، والذي تم الانتهاء من إعدادهِ خلال شهر يونيو عام ١٩٨٩، والتقرير المقدم من غرفة تجارة وصناعة الكويت، والذي تم رفعه إلى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله خلال النصف الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٨٩. ويتصف التقريران المذكوران بالتفصيل والشمولية، حيث استغرق التحضير لهما وإعدادهما وقتاً طويلاً يعود لبداية عام ١٩٨٩، إضافة إلى أن تقرير الغرفة قد تم إعدادهِ بالاستعانة بتقارير فرق عمل شكلت لبحث أوضاع القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وقد لاحظنا كأعضاء في اللجنة المشتركة وجود

اتفاق واضح في الرأي فيما بين توصيات تقرير الحكومة وتوصيات تقرير الغرفة، الأمر الذي كان له أثر ملموس في سرعة إعداد التقرير الموحد. من جانب آخر، فقد رأينا في اللجنة المشتركة أن يأتي التقرير المشترك متضمناً الأفكار الرئيسية للتوصيات المقترحة ودون ضرورة للدخول في الجوانب الوصفية لتنفيذها، باعتبار أن ذلك يمثل نواحي إجرائية تقوم بها الجهات المعنية بالتنفيذ.

ولقد ناقش مجلس الوزراء الموقر تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة بصورة تفصيلية خلال جلسة استثنائية بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥، حيث تم في ضوء ذلك إصدار قرار من بتاريخ رئيس مجلس الوزراء الموقر بشأن تشكيل لجنة لمتابعة إجراءات تنشيط الحركة الاقتصادية، تتولى متابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة لتنشيط الحركة الاقتصادية في ضوء تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وقد تم نشر النص الكامل لتقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة في الصحف المحلية الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧. ومنذ أن تم نشر التقرير ونحن مهتمون برصد ردود الفعل لما تضمنه من مقترحات وتوصيات. وقد أسعدنا ما لاحظناه من ردود فعل إيجابية جاءت في صورة تعليقات متعددة من مستويات وفعاليات اقتصادية مختلفة ومتباينة. وسمحوا لي أن أسارع إلى القول: إن سعادتنا لما لمسناه من ردود فعل إيجابية لم تكن نابعة من مديح أو ثناء كنا نتطلع إليه وننتظره من وراء هذا التقرير، ولكن منبع سعادتنا هو ما ولدته لدينا هذه الردود الإيجابية من يقين وطمأنينة من وجود تقبل واستعداد لدى مختلف الفعاليات الاقتصادية في البلاد للبدء في التحرك والعمل انطلاقاً من شعور بالثقة والتفاؤل في مقدرة اقتصادنا على أن يتبوأ مكانته المنشودة التي تؤهله لتحقيق معدلات نمو مطردة، وتؤكد ما لدى اقتصادنا من قدرات كامنة قادرة على دفعه في طريق التقدم والازدهار.

ومن خلال متابعتنا لردود الفعل المختلفة على محتوى التقرير، لاحظنا أن الجوانب التي يمكن إيضاحها حول ما تناوله التقرير من توصيات يمكن حصرها تحت ثلاثة موضوعات أساسية: الأول منها يمثل تساؤلات حول التوجهات التنموية لهذه المقترحات، والثاني منها يتعلق بملاحظات حول المقترحات الخاصة بتطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، والثالث منها، وهو الأهم، يمثل تأكيدات واضحة حول ضرورة تنفيذ توصيات التقرير ومقترحاته وإفراغ مضامينه في خطوات تنفيذية.

أولاً: حول الموضوع الأول، والمتعلق بالتوجهات التنموية لتوصيات التقرير ومقترحاته، يلاحظ أن التقرير المشترك وإن جاء حاملاً لعنوان "إجراءات مقترحة لتنشيط الحركة الاقتصادية"، بيد أن واقع الأمر يكشف عن أن التوصيات الواردة تتناول معالجة الأوضاع الاقتصادية من خلال العمل على عدة محاور يعتبر التوجه التنموي طويل الأمد واحداً منها. ولعل ما جاء تحت الجزء الخاص بالتوصيات والمقترحات الأساسية يعتبر خير مؤشر على ذلك، سيما وأنه يتبين بوضوح أن معظم هذه التوصيات تدور حول التصدي لما يواجهه الاقتصاد من مشاكل ناجمة عن معوقات هيكلية ومؤسسية وقانونية. وأذكر، على سبيل المثال لا الحصر، التوصيات المتعلقة بتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما في ذلك نقل بعض الأنشطة إليه من القطاع العام، وبناء الإنسان الكويتي، والاهتمام بالتطوير والتنمية الإدارية والنظم التعليمية وفقاً لمتطلبات سوق العمل، وتحديث القوانين والتشريعات، ومعالجة عجز الميزانية العامة للدولة.

بل ويلاحظ أن التقرير قد نص صراحة عند مناقشته للتوصيات والمقترحات الأساسية، أن هذه التوصيات هي مما ينسجم مع التوجهات الاقتصادية للدولة ومع الإستراتيجية الإنمائية بعيدة المدى ودراسة تعديل المسار الاقتصادي، وبما ينسجم أيضاً مع أهم التوصيات الواردة

في تقرير لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت الصادر في شهر فبراير من عام ١٩٨٥. كذلك يبدو التوجه التنموي طويل الأمد واضحاً من خلال بعض التوصيات الواردة تحت تنشيط القطاعات الاقتصادية، من ذلك، وعلى سبيل المثال أيضاً، التوصية المتعلقة باتخاذ قرار إستراتيجي حول إقامة صناعة في الكويت، بما في ذلك إنشاء هيئة عامة للتصنيع والتكنولوجيا. كذلك فإن الكثير من التوصيات المتعلقة بتنشيط قطاعات اقتصادية معينة، وإن كانت تعتبر من الإجراءات التي من شأنها تحسين مستويات أداء هذه القطاعات في المدى القصير، إلا أن الكثير منها يعكس توجهاً لإجراء تغييرات في الخصائص الهيكلية والسلوكية للاقتصاد الكويتي. وقد كان التقرير واضحاً في تأكيداته على أهمية التوجهات التنموية طويلة الأمد، سواء في مستهل توصياته أو في خاتمتها.

وإضافة إلى التوجهات التنموية التي تضمنها التقرير الاقتصادي المشترك، فقد تضمن التقرير توصيات ومقترحات واضحة ومحددة في شأن تنشيط وتحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع التجارة، وقطاع المقاولات، وقطاع العقارات، وقطاع المال وسوق الأوراق المالية، وقطاع الصناعة، إضافة إلى النشاط الفندقي وأنشطة بعض قطاعات الخدمات. وقد كانت هناك درجة واضحة من التركيز على أهمية تطوير الأداء في سوقي الأسهم والعقار بصفتها قطاعين أساسيين بالنسبة للاقتصاد الكويتي، إضافة إلى إعطاء اعتبارات رئيسية لتنشيط قطاع التجارة بصفته أحد الأنشطة التقليدية، مع الاهتمام أيضاً بتطوير قطاع الصناعة من منطلق توجهات تنموية. هذا ولن أتعرض لتفاصيل المقترحات والتوصيات التي تناولها التقرير من أجل تحسين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك لإيجاد المجال لمناقشة أكثر تفصيلاً للمقترحات المتعلقة بتطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، وهي الجانب الذي يخص البنك المركزي مما تضمنه التقرير المشترك من توصيات مختلفة.

ثانياً: حول الموضوع الثاني، والمتعلق بمقترحات تطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، أود أن أوضح أولاً أنه وفي ضوء قناعة اللجنة المشتركة بما حققه برنامج التسويات، من إيجابيات مختلفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهي جوانب واضحة في التقرير المشترك وإن كانت قد دونت بإيجاز، فقد رأينا أن نطرح بعض المقترحات لتطوير فاعلية برنامج التسويات، وذلك ضمن مرحلة جديدة من مراحل التطبيق التي من شأنها إعطاء البرنامج قوة دفع أكبر نحو الإسراع في حل مشكلة المديونيات، ودون أن يترتب على هذه الإجراءات التطويرية خروجاً عن إطار عمل البرنامج والمرتكزات الرئيسية التي قام عليها. وسأتناول فيما يلي بصورة موجزة أهم التوصيات الواردة في هذا الشأن لتبيان الأمور التي كانت محلاً للاعتبار عند طرح هذه المقترحات، وكذلك إيضاح بعض جوانب عملها بما في ذلك الرد على ما أثير وما قد يثور من تساؤلات بشأنها:

1- جاءت التوصية المتعلقة بمعالجة مديونيات العملاء لغاية ٢٥٠ ألف دينار في ضوء ما كشفت عنه بيانات متابعة منجزات البرنامج من أن عدد العملاء الذين لا تتجاوز مديونية العميل الواحد منهم هذا المبلغ يصل إلى ٦٨١ عميلاً، وهو ما يشكل نسبة ٥٤% من مجموع عدد العملاء الخاضعين للبرنامج كما في منتصف شهر أكتوبر عام ١٩٨٩، وعددهم ١٢٦٠ عميلاً. وفي الوقت ذاته لاحظنا أن إجمالي مديونية هؤلاء العملاء تصل إلى حوالي ٥٥ مليون دينار، مشكلة بذلك نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٢,٥% من إجمالي مديونية العملاء الخاضعين للبرنامج في ذلك التاريخ والبالغ مقدارها حوالي ٢٢٠٠ مليون دينار. وإضافة إلى التضاؤل النسبي في حجم هذه المديونية، فإن حوالي ١٥ مليون دينار منها هو مقابل ضمانات، الأمر الذي يعني أن رصيد المديونية القابل للإسقاط سيكون في حدود ٤٠ مليون دينار. وجدير بالذكر أن هذه المديونية تخص

جميع البنوك المحلية، سواء كانت بنوك فائض أو بنوك عجز، الأمر الذي يلاحظ معه أنه سيكون في مقدور البنوك شطبها بسهولة من خلال ما لديها من مخصصات متوافرة فعلاً. ولذلك رأينا أن معالجة هذه الشريحة من المديونيات ينطوي على نواحي إيجابية فيما يتعلق بتطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، سيما وأن معالجة هذه المديونيات ستؤدي إلى إزاحة أعباء كبيرة عن كاهل البنوك في مجال متابعة أوضاع هذا العدد من العملاء، مما سيعطي البنوك مجالاً أوسع للتفرغ لأنشطتها الأساسية، وتركيزاً أفضل في متابعة مديونيات كبار العملاء. وجدير بالذكر أن معالجة مديونيات هذه الشريحة من العملاء ستتم وفقاً لإطار عمل برنامج التسويات ومرتكزاته الأساسية، وبصفة خاصة من حيث الكشف عن أوضاع هؤلاء العملاء والتأكد من صحة البيانات المالية التي ستعتمد كأساس لإبرام هذه التسويات. وقد سبق أن صرحت قبل فترة عن الخطوط العامة للضوابط التي قام البنك المركزي بوضعها لإبرام هذه التسويات. وإضافة إلى أن الدخول في هذه التسويات قد ترك لخيار العملاء، كذلك فقد أعطي الحق لمن يرغب من العملاء الذين تزيد مديونيتهم عن ٢٥٠ ألف دينار الاستفادة من شروط هذه التسويات إذا ما قاموا بتخفيض مديونيتهم إلى حدود لا تزيد عن ٢٥٠ ألف دينار، سواء تم هذا التخفيض من خلال دفع الفرق نقداً أو تقديم أصول أخرى، أو من خلال تحميل هذا الفرق على حساب كفيل أو كفلاء ملئيين.

2- وحول التوصية المتعلقة بفتح باب التسويات الفورية أمام بقية عملاء البرنامج الذين تزيد مديونيتهم عن ٢٥٠ ألف دينار، فقد بين التقرير المشترك بوضوح أن مثل هذه التسويات، والتي ستتم في مرحلة لاحقة، ستكون وفقاً لضوابط ومعايير يضعها البنك المركزي، منها الكشف عن أوضاع العملاء والتأكد من صحة بيانات مراكزهم المالية قبل إبرام هذه

التسويات، وكذلك وضع المخصصات المتوافرة لدى البنوك وغير ذلك من الضوابط التي تجعل هذه التسويات تتم واقعياً بما يتماشى مع مرتكزات برنامج التسويات وإطار عمله. وخلافاً لتسوية المديونية لغاية ٢٥٠ ألف دينار، يلاحظ أن تسوية المديونيات التي تزيد عن ٢٥٠ ألف دينار ستكون مشروطة بعملية كشف مسبقة عن أوضاع هؤلاء العملاء للتأكد من صحة وسلامة البيانات المالية التي ستعتمد كأساس لهذه التسويات، وهو أحد الضوابط الأساسية التي قام عليها البرنامج. ومع أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فإننا لا نرى مبرراً لأية تخوفات أو تحفظات قد تطرح حول كيفية معالجة هذه المديونيات. وجدير بالذكر ما أشار إليه التقرير المشترك من أن فتح باب التسويات الفورية أمام هذه المديونيات سيكون في مرحلة لاحقة وبعد أن تنهي البنوك تسوية المديونيات لغاية ٢٥٠ ألف دينار، وهي ترتيبات من شأنها تخليص البنوك من أعباء متابعة المديونيات الصغيرة، وبالتالي تفرغها للتركيز على معالجة المديونيات الكبيرة وما يتطلبه ذلك من جهد ملموس، خاصة في مجال الكشف عن الأوضاع المالية لهؤلاء العملاء، والتحري عن أية أصول لهم في داخل البلاد وخارجها.

3- وحول التوصية المتعلقة بالسماح للمدينين بتداول أصولهم المرهونة لدى البنوك، أشار التقرير المشترك بوضوح إلى أن تنفيذ هذه التوصية سيقصر على العملاء الذين وثقوا تسوياتهم. ونرى أن هذه التوصية تأتي كإجراء تكميلي لمقترحات تطوير البرنامج، حيث يصبح بإمكان العملاء الذين لن يدخلوا في تسويات فورية الاستفادة مما جاء في هذه التوصية. ولقد غطى التقرير بصورة واضحة ما قد يثور من تحفظات حول هذه التوصية مبيناً أن تداول مثل هذه الأصول سيتم وفقاً لضوابط - يضعها البنك المركزي - تكفل حق البنوك بهذه الرهونات كأطراف دائنة. وأذكر على سبيل الإيضاح أنه وأن كان للدائنين حقوق في هذه الأصول المرهونة، إلا أن هذه الحقوق لا تجعل الأصول المرهونة

من ممتلكات الدائنين، ولا يمكن لمثل هذه الملكية أن تتحقق إلا بمقتضى حكم قضائي أو تنازل من قبل المدين يرتب أيلولة هذه الأصول إلى الدائن. ولما كانت البنوك الدائنة ليست مالكا لهذه الأصول، فقد رأينا أن السماح للمدينين بتداول أصولهم المرهونة، وفقاً لضوابط يضعها البنك المركزي تكفل حقوق الدائنين وبما يسمح لهؤلاء المدينين بتنمية هذه الأصول وتطويرها، هو إجراء من شأنه أن يعود بالفائدة على البنوك وعملائها، إضافة إلى ما هو مأمول من أن يترتب على هذا الإجراء من تنشيط لحركة التداول في سوقي العقارات والأسهم، ومن ثم التأثير إيجاباً في مجمل الأوضاع الاقتصادية.

4- ومن أجل زيادة فاعلية الإجراءات المقترحة للسماح للمدينين بتداول أصولهم المرهونة لدى البنوك، فقد تضمنت المقترحات المتعلقة بتطوير فاعلية برنامج التسويات توصية أخرى تتعلق بتطوير نظام الحوافز لعملاء البرنامج، وذلك بالسماح للمدينين باستقطاع ما نسبته ٢٠% من صافي أرباح مشروعاتهم المختلفة، بما في ذلك الزيادة في قيم الأصول المرهونة الناتجة من حركة تداول الأصول بيعاً وشراءً، بحيث لا يتعدى سقف الحافز ١٢٠ ألف دينار. وحيث أن النسبة المتبقية من الأرباح الصافية والزيادة في قيم الأصول وقدرها ٨٠% ستوجه من جانب البنوك إلى تطوير وتنمية أصول العملاء، لذلك فإن مثل هذا الاقتراح من شأنه زيادة درجة اهتمام المدينين بتنمية أصولهم وتطويرها وفقاً للضوابط الموضوعية في هذا الشأن، وذلك بما يعود بالفائدة على البنوك والعملاء. وبالتالي تكون هذه التوصية امتداداً للتوصية السابقة وإجراء تكميلياً لها.

5- وحول التوصية المتعلقة بتقديم دعم مالي لبنوك العجز مرة واحدة، وبما لا يقل عن قيمة شهادات الملاءة، فقد رأينا أن هذا الإجراء يتماشى تماماً مع النصوص التي تضمنها برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة حول ضوابط وإجراءات الدعم المالي بما يمكن البنوك من بناء المخصصات اللازمة وتوزيع نسبة أرباح ملائمة على المساهمين. وجدير

بالذكر أن الحكومة قائمة فعلاً، ومن خلال البنك المركزي، بدعم بنوك العجز مالياً منذ بداية تطبيق برنامج التسويات. وعليه، فإن التوصية الواردة في التقرير الاقتصادي المشترك، والقائمة أساساً على تقديم أموال الدعم اللازمة على دفعة واحدة بدلاً من تجزئتها على مجموعة دفعات سنوية، إنما ترمي إلى التعجيل في بناء المخصصات اللازمة عن طريق معالجة مشاكل الربحية التي تواجه بنوك العجز، وهو إجراء يستهدف تعديل المراكز المالية لهذه البنوك دفعة واحدة ووضعها في مسار عملها الاعتيادي، وزيادة القدرات التنافسية فيما بينها، وإعطاء البنك المركزي الفرصة لتركيز جهوده على النواحي الرقابية وتيسير تطبيق ما قد يراه من أدوات مختلفة في مجال السياسة النقدية دون أن يصطدم بمشكلة ربحية هذه البنوك. هذا وسوف تكون عمليات الدمج المقترحة فيما بين البنوك كأحد العوامل التي من شأنها تعزيز فاعلية استخدامات أموال الدعم، إضافة إلى ما سيحققه الدمج من تقوية المراكز المالية لهذه البنوك وزيادة قدراتها التنافسية للعمل في الأسواق الخارجية، خاصة في ضوء المنافسة القوية التي أصبحت تواجهها بنوك المنطقة في ضوء التكتل الذي ستشهده الدول الأوروبية الرئيسية في بداية عام ١٩٩٣.

وفي ضوء ما تقدم من اعتبارات، يستهدف اقتراح الدعم المالي قيام الدولة برفع يدها عن كفالة حقوق المساهمين كمرحلة أولية، تمهيداً لرفع كفالتها لحقوق المودعين بعد إنشاء مؤسسة لضمان الودائع، ومن ثم تحمل البنوك لنتائج قراراتها المختلفة ضمن مرحلة جديدة يتم خلالها معالجة الأمور انطلاقاً من رؤية مختلفة كلية، وانطلاقاً من التجربة الماضية بما في ذلك مسبباتها ونتائجها.

وعلى النحو الذي سبق أن أشرت إليه في أكثر من مناسبة، فإن ما سيقدم من أموال دعم للبنوك سيتم استرداده بالكامل لدى انتهاء البنوك من بناء المخصصات اللازمة. ولعله من

المفيد أن أنوّه إلى ما تضمنته التوصية المتعلقة بتقديم دعم مالي لبنوك العجز من ضرورة وضع ضوابط وشروط لهذه البنوك تسعى بموجبها إلى تحسين إدارتها وتطوير أنشطتها بما يؤدي إلى زيادة معدلات الأداء لدى هذه البنوك، وبما يسهم أيضاً في التعجيل في استرداد أموال الدعم. كذلك تضمن التقرير الاقتصادي المشترك توصيات أخرى في مجال تطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، وجملة التوصيات التي تضمنها التقرير المشترك في هذا الشأن تقوم على ثلاثة محاور رئيسية، الأول منها يتناول حماية الجهاز المصرفي وصيانته بصفته أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، كما وأن حماية الجهاز المصرفي تعتبر أمراً ضرورياً لحماية النظام النقدي والمالي في الدولة. والمحور الثاني لهذه التوصيات هو التعجيل في معالجة ما تواجهه البنوك من مشاكل مالية، وبالتالي وضع هذه البنوك في مسار عملها الاعتيادي ضمن مرحلة جديدة تتحمل فيها نتائج عملياتها. أما المحور الثالث، والذي يعتبر بمثابة محصلة نهائية لما تضمنه التقرير المشترك من توصيات في مجال تطوير فاعلية برنامج التسويات، فيقوم على أساس ما سيترتب على تطبيق هذه المقترحات من إيجابيات ناجمة عن زيادة درجة التفاعل المتوقعة فيما بين البنوك والقطاعات الاقتصادية، وبالتالي التأثير إيجاباً في مجمل الأوضاع الاقتصادية المحلية.

ثالثاً: وحول الموضوع الثالث، والمتعلق بتنفيذ توصيات التقرير المشترك، فإننا نتفق تماماً مع الآراء التي طرحت في الصحف المحلية حول التأكيد على أهمية تفريغ مضامين التقرير في خطوات تنفيذية. ولقد كانت اهتمامات سمو ولي العهد حفظه الله حول سرعة تنفيذ ما جاء في التقرير المشترك واضحة كل الوضوح، وهي اهتمامات جاءت مترجمة في القرار الذي أصدره سموه فوراً بتشكيل لجنة تتولى متابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة بتنشيط الحركة الاقتصادية في ضوء تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، مع تحويل

هذه اللجنة الاتصال بالجهات المختصة واتخاذ ما يلزم بشأن إجراءات التنفيذ، واقتراح الحلول والإجراءات التي قد يتطلبها العمل في ضوء سير تنفيذ إجراءات تنشيط الحركة الاقتصادية، إضافة إلى تحديد سبل التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بإجراء تنشيط الحركة الاقتصادية. كذلك فإن عزم الحكومة على تنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير الاقتصادي المشترك تم تأكيده من خلال توجهات سمو ولي العهد حفظه الله خلال اجتماعاته مع أعضاء لجنة المتابعة. وقد كان سموه واضحاً في تأكيدات حول تنفيذ هذه التوصيات من خلال تصريحاته التي أكد فيها على ضرورة التغلب على أية معوقات قد تواجه إجراءات التنفيذ، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تظل خاضعة للتطوير نحو الأفضل.

وانطلاقاً من اهتمامات سموه حول سرعة تنفيذ توصيات التقرير المشترك، فقد باشرت لجنة المتابعة بوضع الترتيبات اللازمة التي من شأنها الإسراع في تنفيذ هذه التوصيات. وجدير بالذكر أن لجنة المتابعة، وخلال اجتماعها الذي عقده في مبنى البنك المركزي بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣، قامت بحصر وتحديد الجهات المكلفة بتنفيذ مختلف التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة، واقتراح الفترات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات والتي تتراوح من شهر إلى ستة أشهر. كما قامت اللجنة في ضوء ذلك بتوجيه رسائل إلى الجهات المعنية لحثها على سرعة تنفيذ التوصيات الخاصة بها خلال الوقت المقترح.

وجدير بالذكر أننا بدأنا في بنك الكويت المركزي في تنفيذ ما يخصنا من توصيات حول تطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، حيث باشرنا في تنفيذ التوصية المتعلقة بتسويات مديونيات العملاء تجاه البنوك التي لا تزيد عن ٢٥٠ ألف دينار، وذلك وفقاً لضوابط تم وضعها في هذا الشأن، وهي الضوابط التي سبق أن بينت خطوطها العامة في الصحف المحلية الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤.

وأرجو أن أكون بكلمتي الموجزة قد ألقيت بعض الضوء على أهم الملامح والمركزات الرئيسية لما تضمنه التقرير الاقتصادي المشترك من إجراءات وتوصيات مختلفة في مجال تطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة.

وإن كان ما جاء في التقرير الاقتصادي المشترك من توصيات يعكس رغبة مشتركة وجادة من جانب الحكومة والقطاع الخاص في تنشيط الحركة الاقتصادية في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، وتهيئة الاقتصاد الوطني لتغيرات نوعية ضمن توجه تنموي طويل الأمد، فإنني أرى أن تحقيق ما نصبوا إليه من أهداف يتطلب في المقام الأول التحرك من واقع الثقة والطمأنينة برشادة ما تتخذه الإدارة الاقتصادية في البلاد من إجراءات وسياسات هدفها الصالح العام، وكذلك أهمية التحرك انطلاقةً من ثقة كبيرة في ما لدى اقتصادنا من معطيات ومقومات وقدرات كامنة على النمو. وإذ نرحب بأية آراء تطرح ضمن توجه يأخذ بعين الاعتبار زيادة فاعلية أية توصيات أو إجراءات مقترحة لتحسين أداء الاقتصاد الكويتي، واستناداً إلى عملية نقد بناءة تحركها المصلحة العامة التي يتوجب أن تكون فوق كل اعتبار، فإنني أرى أن أية انتقادات تأخذ طابع التشكيك ودون استناد إلى أسس ومقومات صحيحة، ليست إلا نوعاً من النقد السلبي، ومحاولات لتثبيط الجهود، ولن يخفى هدفها ومغزاها على الذين اتضحت أمامهم الرؤية السليمة، واستبان لهم طريق الرشاد.

أخيراً، وإن كنت لا أستطيع إلا أن أعبر عن تفاؤلي بنجاح ما تضمنه التقرير المشترك من توصيات، فإنني أرى أن كل الظروف والأوضاع المحلية والخارجية هي مما يجعل الاقتصاد الكويتي على درجة كبيرة من التهيؤ للانطلاق أكثر من أي وقت مضى.